المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

عشر سنوات على احتلال العراق

١٠ – ١١ نيسان / أبريل ٢٠١٣

الغزو وأطروحات المحافظين الجدد لتفتيت العراق

عبد الوهاب القصاب

هذه نسخة أولية للورقة لأغراض العرض في المؤتمر، ولا يجوز استخدامها أو الاقتباس منها لحين نشرها في صيغتها النهائي

الغزو وأطروحات المحافظين الجدد لتفتيت العراق

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١٣

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات
شارع رقم: ٨٢٦ – منطقة ٦٦ – الدفنة
ص. ب: ١٠٢٧٧ – الدّوحة، قطر
هاتف: ٤٤١٩٩٧٧٧ ٩٧٤+ | فاكس: ٤٤٨٣١٦٥١ ٩٧٤+
www.dohainstitute.org

المحتويات

تمهيد ٤

ما هو العراق؟ ٤

العراق: موقع وأهمية ٥

التنوّع سمةٌ أصيلةٌ في العراق ٦

المحافظون الجدد والعراق ٦

قانون تحرير العراق ٩

محاولات تفجير العراق من الداخل على أساس صيغة التفتيت الطائفي التي نفذها بريمر ١٣

تحديات المستقبل ١٨

ملحق: رسالة المحافظين الجدد للرئيس كلينتون ١٩

مسودة

تمهيد

تعرّض العراق منذ خروجه منتصرًا من الحرب العراقية الإيرانية في ٨ آب / أغسطس ١٩٨٨، إلى حملةٍ شرسةٍ استهدفت أولاً نظام الحكم فيه، ثمّ تطوّرت وتصاعدت شيئًا فشيئًا طيلةَ عقد تسعينيات القرن المنصرم، لتصبح في آخر الأمر أداةَ هدمٍ لكيان الدولة العراقية المعترف به دوليًا. ورُوّجَت إبّان تلك الحملة ادّعاءاتٌ من قبيل أنّ العراق الحالي كيانٌ مخلوقٌ صنعه البريطانيون بعد احتلالهم العراق عام ١٩١٨، حيث شكّلوا دولته الحديثة عام ١٩٢١، بجمعٍ قسريٍ لأعراقٍ وطوائفَ لم تكن على تواؤمٍ وائتلافٍ في ما بينها. وإنّ بريطانيا سعت للهيمنة على هذا الكيان بسبب النفط وامتيازاته. والقارئ المتفحّص لما صدر عن دوائر ومؤسّساتٍ بحثيةٍ في الولايات المتّحدة الأميركية طيلة تلك الفترة، سيرى ويتعرّف على نمطٍ من خلق الأسطورة وتصديقها، ثمّ التبشير بها.

لا تعني هذه الورقة أنّ مخطّط تفتيت العراق والأطروحات التي كانت تؤلّف سناده الفكري والسياسي، هي من وضع بول بريمر، بل تعني أنّ بول بريمر هو من أنيطت به مهمّة تنفيذ هذه الأهداف. وفي مرورها وتحليلها لهذه الأطروحات ستخلص الورقة إلى تفنيد كلّ منها على أسسٍ علميةٍ معتمدةً المنهج التحليلي، والتاريخي، والجغرافي ببعده الجيوبوليتيكي، والجيوستراتيجي، ثمّ المنهج الاستقرائي لسبر أغوار هذه الأطروحات.

ما هو العراق؟

هنالك من يسند اسم العراق إلى موروثات اللغة السومرية، حيث إنّ واحدةً من أقدم وأهمّ دويلات المدن السومرية، كانت مدينة الوركاء (أوروك) ذات القدسية العالية لدى سكّان العراق القدماء، ونحن نتحدّث عن تاريخٍ يناهز الخمسة آلاف عامٍ. لقد كانت أوروك فضلًا عن كونها عاصمةً لدولتها، هي تلك الدولة التي ينزل بها الإله تموز (تموزي أو داموزي باللغة البابلية) إلى العالم الأسفل، وقد كان ينزل بطقوسٍ لا تختلف كثيرًا عن طقوس العزاء التي يقيمها بعض العراقيّين الآن في عاشوراءَ. ولذلك فقد أحال بعض المفكّرين واللغويّين الأجانب اسم العراق إلى أوروك مما يرينا العمق التاريخي الذي يتوفّر عليه اسم العراق المعاصر.

وإذا ما حاولنا تلمّس معنى العراق اللغوي في المعاجم العربية سنجد أنّ لسان العرب أشار للعراق بأنّ "العراق" هو شاطئ الماء، وأنّ العراق سمّي عراقًا لأنّه على شاطئ دجلةَ، وقيل سمّي عراقًا لقربه من البحر، أو لأنّه استكفّ أرض العرب، أو لتواشج عروق النخل والشجر فيه.[١]

ويقول الزبيدي، صاحب تاج العروس من جواهر القاموس" ... والعراق بلادٌ معروفةٌ حدّها من عبادان وإلى الموصل طولًا، ومن القادسية وإلى حلوان عرضًا. فإذا ما طبّقنا هذه الأبعاد التي جاء بها الزبيدي نرى أنّ خارطة العراق الحالية ستظهر لنا بين إقليميْ عبادان (عربستان) والموصل. ومن القادسية وإقليمها على الفرات، ولغاية حلوان وإقليم الجبال المصاقب لها.[٢]

ويرى كلا القاموسين، أنّ لفظة العراق قد تكون فارسيةً معرّبةً من "إيراك"، لكن الواقع أنّها لفظةٌ سومريةٌ قديمةٌ عُرّبت من أوروك كما أسلفنا ويبدو أنّ الفرس أخذوها من البابليّين إبّان معايشتهم لهم في العراق الذي اتّخذوه قاعدةً لأعظم إمبراطورياتهم.

العراق: موقع وأهمية

لعلّ من الأمور المتّفق عليها بين كلٍّ من الجيوبوليتيكيين وعلماء الجيوستراتيجيا والعلاقات الدولية، أنّ هذا القطر وعلى الرغم من كلّ التحديدات التي يعاني منها حاليًا من الناحية الجيوبوليتيكية، كمحدودية اتّصاله بالبحر المفتوح، والوهن البيّن الذي يفرضه قطاعٌ ليس بالقليل من حدوده مع جارته الشرقية – إيران، إلّا أنّه يختزن لنفسه قيمةً جيوبوليتيكيةً عاليةً، بحكم توسّطه لإقليميه، وربطه بين العديد من الأقاليم والأنظمة الجيوبوليتيكية الفرعية، وتشكيله الجسر البري الأقصر الذي يربط بين الاتّحاد الجمركي الأوربّي ممثلًا بتركيا، والخليج العربي، ثم البحر المفتوح.

أضفى غنى العراق بالطاقة ومصادرها، وبالمياه وبخصوبة أراضي ما بين النهرين، غنىً أكبرَ له، ودعم ورصّن القيمة الجيوستراتيجية لموقعه الجيوبوليتيكي. وأضاف الخزين الحضاري المهمّ بالنظر لكون العراق هو مهد الحضارة الإنسانية بعدًا قيّمًا للقيمة التي يتمتّع بها هذا القطر، وفي الوقت نفسه فتح العيون الطامعة فيه منذ فجر التاريخ وحتّى الآن، ولذلك كان محطّ أنظار الغزاة على الدوام. ورغم أنّ هؤلاء الغزاة كانوا إمّا دولًا أو كياناتٍ، أو قبائلَ يدفعها شظف العيش للنزول إلى الميسوبوتاميا

---

[١] ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد العاشر (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٩)، ص ٢٩٦.

[٢] انظر: الزبيدي، **تاج العروس في جواهر القاموس**، مادة عَرَقَ.

Mesopotamia[٣] والاستحواذ عليه، إلّا أنّ الرصد التاريخي يقدّم لنا نموذجين من الغزو: غزوٌ مخرّبٌ يأتي من الشرق، وغزوٌ آخرُ تقوم به قبائل الجزيرة العربية منذ فجر التاريخ يرفد العراق بدماءٍ جديدةٍ.

التنوّع سمةٌ أصيلةٌ في العراق

لم يكن العراق على طول تاريخه بلدًا مكوّنًا واحدًا، فقد رأينا أنّه إلى جانب السومريّين كان الأكاديون يشكّلون المكوّن الثاني الذي يتعايش يومًا بيومٍ معهم في دول المدن التي أنشأوها في وسط وجنوب العراق في أور، وأوروك، وأريدو، ولكَش، وغيرها، ثمّ أسّسوا إمبراطوريتهم. وإلى جانب البابليّين، كان هنالك الآشوريون أخوتهم وأبناء عمومتهم، ثمّ كان أخيرًا إلى جانب العرب، الأكراد والتركمان والمسيحيّين بقايا سكّان العراق القديم ووارثيهم، والصابئة، ورثة البابليين.

فهل كان هذا التنوّع مصدرَ تفرقةٍ أم مصدر غنىً؟ نترك للتاريخ الإجابة على هذا. فالتعاون والتعايش يظهره التسامح وقبول الآخر، وهو ما مثّل سمة العيش المشترك لأقوام العراق على مرّ التاريخ. والفرقة والتناحر كانت دائمًا سمةً أدخلها آخرون، بدءًا بالصفويّين والقاجاريّين في تاريخ العراق الحديث، والمحافظون الجدد كما هو جارٍ منذ الغزو وحتّى الآن.

وستركّز الورقة على دور المحافظين الجدد في التنظير للغزو ولوصفة التفتيت، ودور من أوكلت إليه عملية تنفيذ هذه السياسة وهو بول بريمر، وستثبت الورقة فشل سياسة التفتيت وما صاحبها من مخطّطاتٍ لعلّ آخرها مخطّط جو بايدن لتقسيم العراق.

المحافظون الجدد والعراق

لم يعجب اليمين الأميركي، ومن قبله إسرائيل خروج العراق منتصرًا من حربٍ ضروسٍ فرضتها عليه إيران الإسلامية بدعاوى تصدير الثورة. لقد كان نصرًا بكلّ المقاييس ذلك الذي أنهى الحرب بتحطيم زهرة القوات المسلّحة الإيرانية في خمسة مناوراتٍ عسكريةٍ إستراتيجيةٍ نُفّذت بدءًا من نيسان/ أبريل وحتى آب/ أغسطس ١٩٨٨. وهكذا بدأت في واقع الحال عمليةٌ متصاعدةٌ وتراكميةٌ لتشويه صورة الرئيس العراقي صدّام حسين وشيطنته، كما بدأت عمليةٌ فعليةٌ لمحاصرة العراق اقتصاديًا بحكم أنّ الاقتصاد هو شريان الحياة الذي يمدّ مشروع الإعمار والبناء الذي يعول العراق عليه كثيرًا لإزالة آثار الحرب المريرة بنواحيها المادية والمعنوية والنفسية. وهنا قدّم نظام

[٣] الميسوبوتاميا: هو الاسم الإغريقي للعراق والوصف الجغرافي الحاذق له، هو بلاد ما بين النهرين التي هي العراق جغرافيًا.

الرئيس صدام حسين نفسه، ورأسه للمقصلة عندما اتّخذ قرارًا غير مدروس وبمعزل عن المؤسّسات القيادية الرسمية والحزبية، بغزو واجتياح الكويت بما يتعارض مع قواعد السلوك العربيّ التي ألزم نفسه بها في الإعلان القومي الذي أعلنه في ساحة الكشّافة في بغداد والذي ألزم العراق بألّا يستخدم قواته المسلحة لغزو واحتلال، أو حتى مقاتلة أيّ جيشٍ عربيّ آخرَ.

وضع المحافظون الجدد العراق في مركز تفكيرهم، ووجدوا فيه الهدف الذي ينبغي التوجّه إليه واحتلاله ليتاح لبرنامجهم الكوني الطموح في السيطرة العالمية، أو ما أسموه بـ "القرن الأميركي الجديد". لقد كانوا انطلاقًا من خلفيتهم التوراتية التي عبّروا عنها بصراع الحضارات.

وهنا ينطبق على هؤلاء قول ستيوارت هول Stuart Hall بأنّ الكثير من القوّة والعقلانية الحاضرة يمكن تفسيرها على أساس الأحلام والرؤى، بدلاً من الإدراك الفلسفي.[٤] ولعلّ ما يؤكّد نظرة هول هنا تأكيده في سياق جدليته بأنّ هؤلاء القوم يدركون القدرة بأنّها " موحّدة ومنهجيةٌ وهادفةٌ".[٥]

وعندما نذهب أبعد في سبر أغوار سياسة المحافظين الجدد حيال العراق، نجد بين أيدينا وثيقةً واضحةَ المعالم رفعها أساطينُ عصبة المحافظين الجدد إلى الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون، مطالبين فيها بغزو العراق وبصورةٍ علنيةٍ وغير خافية. نرى أنّ تحليل ودراسة هذه الرسالة مهمٌّ جدًّا لبيان مخطّط المحافظين الجدد لغزو العراق[٦].

تبدأ الرسالة ببيان أنّ الموقّعين يكتبون رسالتهم هذه إلى الرئيس لأنّهم متيقّنون بأنّ السياسة الأميركية الراهنة حيال العراق غير ناجحةٍ، وبأنّ من الممكن أنْ تواجه الولايات المتّحدة الأميركية قريبًا تهديدًا في الشرق الأوسط يفوق في خطورته ما سبق وواجهته الولايات المتّحدة الأميركية منذ انتهاء الحرب الباردة.[٧] ويشير هؤلاء على الرئيس الأميركي وبإصرارٍ يقارب الأمر، بأنّ على كلينتون أنْ يشير

---

[٤] انظر:

Wendy Brown, "American Nightmare; Neoliberalism, neoconservatism and De–Democratization", *Political Theory*, Vol. 34,No.6 (Dec., 2006): p. 690-691

[٥] Ibid, p. 691

[٦] http://www.newamericancentury.org/iraqclintonletter.htm

[٧] وقع على الرسالة كل من: إليوت أبرامز، ريتشارد أرميتاج، وليم جَيْ بينيت، وجيفري بيرغنر، و باولا دوبريانسكي، وفرانسيس فوكو ياما، وروبرت كاغان، وزلماي خليل زاد، ووليم كريستول، وريتشارد بيرل، ودونالد رامسفيلد، وبيتر رودمان، ووليم شنايدر الأبن، وفين ويبر، وباول فولفو فيتس، وجيمس ولسلي، وروبيرت زوليك. وكل هذه الأسماء كان لها دور في تنفيذ مغامرة الولايات المتحدة الأميركية الفاشلة في العراق.

في خطاب حالة الاتّحاد السنوي الذي كان سيلقيه في غضون يومٍ من تاريخ الرسالة المؤرّخ في ٢٦ كانون الثاني / يناير ١٩٩٨، إلى تبنّي مسلكٍ واضحٍ وحاسمٍ في التعامل مع هذا التهديد، ويستمرّ الموقّعون على الرسالة في القول بنفس الصيغة الآمرة، بأنّهم يحثّون الرئيس على اهتبال فرصة خطاب حالة الاتّحاد لإطلاق إستراتيجيةٍ جديدةٍ تؤمّن مصالح الولايات المتّحدة الأميركية وأصدقائها حول العالم. وإنّ على هذه الإستراتيجية أنْ تهدف قبل كلّ شيءٍ لإزاحة صدام حسين من السلطة، ويعربون عن استعدادهم لتقديم دعمهم الكامل لبلوغ هذا الهدف الصعب، والضروري. وتمضي الرسالة لتأكيد وجهة نظر موقّعيها، بأنّ سياسة الاحتواء قد تآكلت عبر الأشهر السابقة، وبأنّ الولايات المتّحدة لا تستطيع التعويل على حلفاء الأمس في ائتلاف حرب الخليج، باستمرار التمسك بالعقوبات المفروضة على العراق، أو القدرة على معاقبة صدام حسين إذا ما حاول خداع المفتّشين الدوليين عن أسلحة الدمار الشامل العراقية. وبهذا فقد تلاشت قابلية الولايات المتّحدة على ضمان عدم قيامه بإنتاج وتطوير هذه الأسلحة. وهنا نرى كيف أنّ شبح أسلحة الدمار الشامل قد جُسّيه في ذهنية الإدارة الأميركية التي كانت تعاني وهنًا بيّنًا في هذه المرحلة نتيجة تداعيات قضية لوينسكي وبيل كلينتون.

وظّفَ موقّعو الرسالة الخطورة المتوقّعة من عدم انصياع الرئيس العراقي للقرارات الدولية الخاصّة بنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، بل حتّى اليقين من هذا الانصياع لتراه تهديدًا جدّيًا لأمن وسلامة القوات الأميركية المنفتحة في منطقة الخليج العربي، وتهديدًا كذلك لأصدقاء الولايات المتّحدة في المنطقة مع تأكيد الخطورة على إسرائيل، وتهديد إمدادات النفط والخطورة التي ستتعرّض لها.

تستمرّ الرسالة لتدعو الرئيس إلى أنّ عليه تبنّي هذا الهدف، وأنْ يوجّه اهتمام إدارته لتنفيذ إستراتيجية إزاحة صدّام حسين من السلطة. إنّ هذا الهدف يتطلّب من وجهة نظرهم مزيجًا من الجهود السياسية والدبلوماسية والعسكرية. وتحثّ الرئيس على التصرّف وفق ما تراه الرسالة متاحًا حاليًا من تخويل تتضمّنه قرارات الأمم المتّحدة ذات الصلة بالعراق.[٨] ولأهمية هذه الرسالة في إرساء الأساس الأيديولوجي لغزو واحتلال العراق نرى من المناسب أنْ نرفقها كملحقٍ لهذه الورقة.

---

[٨] لعل من دلائل النفاق السياسي والكيل بمكيالين أن التهديد الحقيقي من انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها بشكل جدي ومرصود هو التهديد الذي تشكله كوريا الشمالية واقتراب وصولها إلى العتبة النووية، مما يعد تهديداً حقيقياً ليس لمصالح الولايات المتحدة، بل لأمنها القومي، وأمن قطعاتها في كوريا الجنوبية، لكن لا وجود لتهديد حيوي لأمن إسرائيل، هذه هي خلاصة الحكاية. وقد وصلت كوريا الشمالية وتملكت الخيار النووي ووسائل إيصاله رغم أنف الولايات المتحدة ومحافظيها الجدد، وهي ماضية في تطوير هذا الخيار، ووسائل إيصاله ليصل إلى البر الأميركي وسنرى.

ولم يتمخّض عن هذه الرسالة تضمين موضوع العراق وأسلحة الدمار الشامل في خطاب الاتحاد للرئيس بيل كلينتون فقط ، بل في ترويج ما سُمّي بقانون تحرير العراق في الكونغرس وتصديق الرئيس كلينتون لهذا القانون.[٩]

قانون تحرير العراق

قدّم بنجامين غيلمان Benjamin A Gilman عضو الكونغرس عن نيويورك مشروع القانون هذا إلى الكونغرس كمقترحٍ أوّل، تْناه كريستوفر كوكس Christopher Cox عضو الكونغرس عن كاليفورنيا. والعضوان المشار إليهما جمهوريان، وقد تبنّي المشروعَ مجلس النواب بأغلبية ٣٦٠ مقابل ٣٨ في التاسع والعشرين من شهر أيلول / سبتمبر ١٩٩٨، و مرّر مجلس الشيوخ بالإجماع مشروع القرار في الأول من تشرين الثاني/ أكتوبر، وصدّقه الرئيس بيل كلينتون في الحادي والثلاثين من نفس الشهر، وبهذا فقد أصبح قانونًا واجب التنفيذ.[١٠]

وتكمن خطورة هذا القانون الذي يعدّ تدخّلًا عدوانيًا فجّا في شؤون بلدٍ مستقلٍّ كامل السيادة على أرضه، وهو عضوٌ مؤسّسٌ في الأمم المتّحدة، في أنّه وصف الموقف الأميركي من العراق بصورةٍ وضعت كلا البلدين في مسلكٍ تصادميٍّ وقد لاحظنا تلاحق الأحداث منذ رسالة المحافظين الجدد إلى الرئيس كلينتون والمؤرّخة في كانون الثاني/ يناير١٩٩٨، حيث بادر وأشار إلى القرار في خطاب حالة الاتّحاد بعباراتٍ بمنتهى القوّة والتصميم بعد أيّامٍ من رسالة المحافظين الجدد آنفة الذكر.

تكمن الخطورة في قانون تحرير العراق باحتوائه حزمةً من الإجراءات الخطيرة التي بنتيجتها كان غزو هذا البلد، واستُلبت سيادته، وانتُهكت قيمه بصورةٍ فجّةٍ سافرةٍ اعتمادًا على تكهّنات لم يثبت منها شيءٌ على أرض الواقع، ومن هنا نرى أنّ هذا القانون يعدّ اللبنة العملية الأولى لصياغة خطّة غزو واحتلال العراق ومهّدت بموجبها عصبة المحافظين الجدد التي وقعت الرسالة لدورها المستقبلي بعد أنْ

---

[٩] قدمت مسودة القانون للتصويت في مجلس النواب فأجيزت في ٢٩ أيلول/سبتمبر، وفي الأول من أكتوبر أجازه مجلس الشيوخ بالإجماع، واعتمده الرئيس بيل كلينتون في الحادي والثلاثين من هذا الشهر، مما يبين حالة الاستعجال التي رافقت العملية التشريعية الخاصة بالعراق.

[١٠] انظر:

http://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=iraq%20liberation%20act%20of%201998%20text&source=web&cd=1&cad=rja&ved=0CDEQFjAA&url=http%3A%2F%2Fthomas.loc.gov%2Fcgi-bin%2Fquery%2Fz%3Fc105%3AH.R.4655.ENR%3A&ei=QFs0UZ-OL4HprAff1YHYBA&usg=AFQjCNGqnv3CmF3PTQa2cU7hLeFTjNPD4w&bvm=bv.43148975,d.bmk

استلمت السلطة في الانتخابات الرئاسية اللاحقة التي جرى فيها تعيين (وليس انتخاب) الرئيس جورج دبليو بوش رئيسًا للولايات المتّحدة الأميركية في ولايته الأولى (٢٠٠١-٢٠٠٥).

تكمن خطورة قانون تحرير العراق بأنّه وصفَ ذرائع الولايات المتّحدة لغزو العراق بالكامل، وجنّد شركاءَ عراقيّينَ عملوا معه لإخراج هذا التوصيف إلى حيّز الوجود. وكان هؤلاء الشركاء مصنّفين وفق معادلة التفتيت الطائفي والإثني التي أقحمت على المشهد السياسي والاجتماعي العراقي لاحقًا. نورد في ما يلي أهمّ سمات هذا القانون الذي استخدم مرتكزًا للحصول على تخويل الكونغرس الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش لغزو العراق.

١. أورد في ديباجته المدعيات الأميركية التي تتيح للولايات المتّحدة استهداف العراق بموجب هذا القانون.

٢. تسمية الشركاء العراقيّين من (المعارضة) الموجودة خارج العراق: طلب القانون من الرئيس أنْ يسمي خلال تسعين يومًا من تاريخ تشريع القانون، المنظّمات المعارضة العراقية التي تستحقّ المعونة المشار إليها بالقانون. وقد كان ذلك بالفعل و سُمّيتْ الجهات التالية التي أصبحت في ما بعد شركاءِ للمحتلّ في عملية غزو واحتلال العراق والتي أطلق عليها بول بريمر في كتابه تسمية مجموعة السبعة (G7)[١١]:

- المؤتمر الوطني العراقي (أحمد الجلبي)
- حركة الوفاق الوطني العراقي (إياد علاّوي)
- الحركة الإسلامية لكردستان العراق(أحمد عبدالعزيز)
- الحزب الديمقراطي الكردستاني (مسعود البرزاني)
- الحركة الدستورية الملكية (الشريف علي بن الحسين)
- الاتّحاد الوطني الكردستاني (جلال الطالباني)
- المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق (محمد باقر الحكيم)[١٢]

---

[١١] انظر:

L. Paul Bremer III, *My Year in Iraq* (New York: Simon and Schuster, , 2006), pp. 78-102.

[١٢] يدلل إدخال الرئيس الأميركي للمجلس الأعلى (وهو الأداة السياسية الشيعية المنبثقة من الرحم الإيراني والتي كانت وأداتها الضاربة منظمة بدر أحد أهم المتعاونين مع إيران في التعرض على الجنوب العراقي) على آثار واضحة على التعاون الإيراني الأميركي على غزو واحتلال العراق. وقد التحق التنظيم السياسي الشيعي الثاني وهو حزب الدعوة الإسلامية الحاكم الآن هذه المجموعة في مؤتمر لندن.

٣. إسداء المساعدة لدعم التغيير في العراق: كان هذا ما احتوته المادّة الرابعة من القانون التي تعهّدت بتقديم مساعداتٍ إعلاميةٍ وإنسانيةٍ وعسكريةٍ وخصّصت للأخيرة مبلغ ٩٧ مليون دولار تصرف للمجموعات أعلاه بأمرٍ من الرئيس.

٤. المحكمة الجنائية الدولية لجرائم الحرب في العراق: طلب الكونغرس من الرئيس على أنْ يعمل لحثّ الأمم المتّحدة لإنشاء محكمة جرائم الحرب في العراق لتقوم بتجريم وسجن الرئيس العراقي وغيره من المسؤولين العراقيّين المسؤولين عن قضايا (الإبادة والجرائم ضدّ الإنسانية) والجرائم الأخرى التي تعدّ انتهاكًا للقانون الدولي. وعالجت المادّة السابعة من القانون (المساعدات) التي تقدّم للعراق بعد إزاحة نظام حكم الرئيس عن السلطة لدعم تحوّل العراق نحو الديمقراطية بتقديم مساعداتٍ إنسانيةٍ فوريةٍ وكبيرةٍ للشعب العراقي، وبمساعدة الأحزاب والجماعات السياسية في عملية التحوّل الديمقراطي، وفي إقناع الدائنين الأجانب للقيام بمبادرةٍ متعدّدة المراحل لمعالجة الدين العراقي الخارجي الذي سبّبه نظام الحكم.[١٣]

شكّل القانون المشار إليه أحد الأسس الرئيسة التي استند إليها الرئيس اللاحق جورج دبليو بوش في الحصول على تخويل الكونغرس لغزو العراق.

يتبيّن لنا ممّا ورد أعلاه أنّ المحافظين الجدد بعد أنْ نجحوا باختطاف السياسة الخارجية الأميركية، وأدواتها، هيأوا أرضيةً جيدةً لشنّ الحرب على العراق رغم خواء المرتكزات التي اعتمدوها وإطلاق قناعاتٍ مبنيةٍ على تكهّنات نصّيةٍ لم يثبت أيٌّ منها بصورةٍ قاطعةٍ كما سيتبيّن لنا في ما بعد. وقد تيقّنوا هم من خوائها بعد أنْ نجح الغزو واحتُلّ العراق، وجابت فرق ديفيد كاي العراق بطوله وعرضه من شماله إلى جنوبه باحثةً عن أسلحة الدمار الشامل المزعومة دون أنْ تعثر على شيءٍ. لكنّ الملفت للنظر أنّ نخبةً من الأكاديميّين الأميركيّين المشهود لهم بالمعرفة قد حذّروا إدارة بوش من شنّ الحرب على العراق بنشرهم إعلانًا دفعوا ثمنه تحت عنوان" الحرب مع العراق ليست مصلحةً قوميةً أميركيةً" وجادلوا في هذا الإعلان بحقّ لتفكيك مرتكزات المحافظين الجدد في غزو واحتلال العراق، من نواحي خطورة تملك العراق لأسلحة الدمار الشامل، وعلاقته المزعومة غير الثابتة بالإرهاب، والإخلال المتوقّع بالتوازن الإستراتيجي في المنطقة، واحتمال تمزّق العراق مما سيضع على عاتق الولايات المتّحدة مهامًّا بوليسيةً لحفظ الأمن والنظام، وازدياد كراهية الولايات المتّحدة بين الشعوب. وقد تحقّقت تلك المخاوف فور إنجاز الولايات

[١٣] نص القانون وارد بالرابط الذي يشير إليه الهامش الرقم ١٧.

المتّحدة في الغزو والاحتلال.[١٤] وقع هذا البيان الذي نشر في جريدة النيويورك تايمز بتاريخ السادس والعشرين من شهر سبتمبر / أيلول عام ٢٠٠٢ والمناقشات لاتّخاذ قرار التخويل في الكونغرس على أشدّها، والماكنة الإعلامية تشنّ حملتها لشيطنة النظام العراقي وتهيئة الأرضية للرأي العامّ لقبول التضحية بأرواح الشبّان الأميركيّين لبلوغ هدف بنته منطلقاتٌ غيبيةٌ وغبيةٌ في آنٍ واحدٍ[١٥].

كانت وصفة المحافظين الجدد الحاثّة على غزو واحتلال العراق كما سبق ذكرها ترتكز على مجموعةٍ من الأساطير المؤسّسة المعلنة التي فنّدها الأكاديميون الأميركيّون الواقعيون في وثيقتهم السابق ذكرها. كانت هذه الأسباب المعلنة تتمحور حول أسلحة الدمار الشامل والإرهاب وقمع الشعب العراقي، ومن المفيد الإشارة إلى أنّ هنالك أهدافًا مخفيةً تمثّل الدوافع الحقيقية للغزو فضحها الأكاديميون الواقعيون الأميركيون، ومحبو السلام، وكانت هذه تتمحور حول النفط والطاقة وأمن إسرائيل، والانتقام من صدّام حسين الذي حاولت أجهزته اغتيال الرئيس بوش الأب، وإكمال ما فشل العراق بتحقيقه، والانطلاق من العراق المحتلّ لاحتلال كلٍّ من سوريا وإيران والسودان، ثم بناء أكبر صرحٍ دبلوماسي خارج الولايات المتّحدة في العراق لإدارة الشرق الأوسط الجديد.

أطّر المحافظون الجدد رؤيتهم لعراقٍ مفتّتٍ يعتمد المحاصصة بين (أقوامه)، بتشكيل مجلسٍ للحكم استنادًا إلى الفقرة التاسعة من قرار مجلس الأمن الدولي المرقم ٢٠٠٣/١٤٨٣. تألّف هذا المجلس المشكّل بروحٍ تفتيتيةٍ من ٢٥ عضوًا كان اختيارهم ليمثّلوا الشيعة والأكراد والسنّة العرب والتركمان

---

[١٤] انظر:
http://www.google.com.qa/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&frm=1&source=web&cd=1&cad=rja&ved=0CDAQFjAA&url=http%3A%2F%2Fmearsheimer.uchicago.edu%2Fpdfs%2FP0012.pdf&ei=T9M1UanCHsONtQbDqYCIBQ&usg=AFQjCNEphMH-YNi_Lc4pP1qeQtF1MGt2Gw&sig2=YIjsaz7DP6vcFz1SfDm2Kg&bvm=bv.43148975,d.Yms
وقد وقع النداء من قبل أربعة وثلاثين مفكراً وأكاديمياً من مختلف جامعات الصف الأول الأميركية منهم جون مورشايمر وشبلي تلحمي وسيندي وليامز وتشارلز غلاسر وجورج هيرنغ وغيرهم.

[١٥] روى الصحفي الفرنسي JAMES A. HAUGHT نقلاً عن الرئيس شيراك بعد انتهاء ولايته، أنم الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش قد ناشده اعتماداً على عقيدتهما المشتركة (المسيحية) أن يأجوج ومأجوج نشطون في الشرق الأوسط، وبهذا تحقق نبوءة الإنجيل، وإن الرب يريدنا أن نعمل لنتخلص من أعداء شعب الرب. للاطلاع على المقال كاملاً، انظر:

http://www.google.com.qa/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&frm=1&source=web&cd=3&cad=rja&ved=0CEUQFjAC&url=http%3A%2F%2Fwww.secularhumanism.org%2Findex.php%3Fsection%3Dlibrary%26page%3Dhaught_29_5&ei=feE2UZX2Kc3VPLHZgKgO&usg=AFQjCNGIbvveaXqGhKwnuR39SdwR2VoxQA&sig2=ghmO0PF_AxLsnGLujg1z6Q&bvm=bv.43287494,d.ZWU

والمسيحيّين العراقيين، وجُعلت صيغة حصة النصف زائد واحد للشيعة بمثابة اعترافٍ بكونهم الأغلبية دون الاستناد إلّا على ادّعاءات ما سمّي ببيان الشيعة الذي قُدّم للأميركيّين، ذلك أنّه لا توجد إحصاءاتٌ رسميةٌ تستند على المذهب، بل تتوقف الإحصاءات على عتبتي الدين والقومية فقط وهنا سنجد أنّ في العراق أغلبيتين إحداهما عربيةٌ وبنسبة تقارب ٨٠%، وأخرى مسلمة بنسبة ٩٧%[١٦].

كان بريمر يؤكّد على قادة الأحزاب السياسية الشيعية بأنّ عليهم ألّا يكرّروا ما دعاه بخطئهم التاريخي عام ١٩٢٢ بترك السلطة للسنّة العرب بعد فتاوى مرجعياتهم بعدم التعاون مع سلطة الاحتلال البريطانية[١٧]. وهنا يقتضي التاريخ بيان أنّ مشكلة تمثيل الشيعة العرب في الحكومة قد أشارت إليها المس بيل في رسائلها وبالإمكان العودة إليها للتعرف على الأسباب الحقيقية الشاملة لعدم تمثيل الشيعة العرب بنسبةٍ كبيرةٍ.

أشار بول بريمر إلى التقسيم الطائفي للمساحة الجغرافية للقطر العراقي، حيث أظهر ما دأب الأميركيّون وتابعوهم من المتعاونين معهم على تسميته بالمثلّث السنّي، وهو المنطقة التي تقع شمال خطّ عرض وهمي بين الإسكندرية في محافظة بابل وحتى العزيزية على نهر دجلة في محافظة واسط وتستمرّ إلى الشمال والغرب، شاملةً محافظات ديالى والأنبار، وصلاح الدين، ونينوى وكركوك، فضلاً عن بغداد وريفها. تمثّل هذه المنطقة أكثرَ من ٥٠% من مساحة العراق تقريبًا، ولذلك فإنّ وسمها بأنّها مجرّد مثلّث يوجد فيه (الإرهابيون) يعدّ افتئاتًا على الحقيقة.

محاولات تفجير العراق من الداخل على أساس صيغة التفتيت الطائفي التي نفذها بريمر

لكن الملاحظ أنّ أعمالًا ذات طبيعةٍ طائفيةٍ نفذّتها مجاميع القاعدة ضدّ أهداف ودور عبادة شيعيةٍ أودت بحياة الكثير من العراقيّين دون أنْ تميّز بين السنّي والشيعي. لقد قامت القاعدة في العراق بأعمالٍ إرهابيةٍ حقيقيةٍ، لكنْ دعونا نتساءل من الذي دعا القاعدة للعراق، وهل ثبت للأميركيّين من وجود صلةٍ مَا

---

[١٦] يعد إحصاء عام ١٩٥٨ أول إحصاء بني على أسس علمية، وأكثر الإحصاءات العراقية صدقية وهو معتمد حتى الآن من قبل الجهات الدولية والحكومات العراقية المتعاقبة. والنسب أعلاه مستقاة منه، و لازالت فاعلة حتى الآن ما لم يتم إدخال عناصر غير عراقية ومنحهم المواطنة العراقية على أسس طائفية أو عرقية.

[١٧] من المفارقات أن وفداً من شيوخ العشائر والوجهاء من رجال ثورة العشرين لجأوا إلى الشريف الحسين بن علي في مكة، وأنهم طلبوا أن يرشح الشريف فيصل بن الحسين ملكاً على العراق وهم جميعهم من الشيعة منهم السيد نور الياسري، والسيد علوان الياسري، والسيد محسن أبو طبيخ، والسيد هادي المكوطر والشيخ رايح العطية والشيخ مرزوق الشعلان وغيرهم. انظر: علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج ٥ القسم الثاني، دار الوراق للنشر، لندن ٢٠٠٧، ص٢٠٢ –٢٠٧

بين نظام الحكم الوطني في العراق والقاعدة. بالتأكيد لم يثبت أيٌّ من هذه المدعيات، كما لم يثبت للأميركيين وجود أيّةِ أسلحة دمارٍ شاملٍ في العراق. هنالك علامات استفهامٍ عن من دعا القاعدة لتدخل إلى العراق، لم يكن العراقيون هم من قام بذلك بالتأكيد، لذلك يُسأل المحتلّون الذين تركوا حدود العراق الشرقية مع إيران والغربية مع سوريا مفتوحةً، ويُسأل الرئيس بوش الذي أعلن أنّه سيجعل من العراق الساحة الرئيسية لمكافحة الإرهاب.[١٨]

افتتح بول بريمر فترة مسؤوليته المدمّرة بقرارين لا يزالان يؤثّران بصورةٍ سلبيةٍ على الوضع العراقي، وهما القرار:

١. رقم (١) المسمى بقرار اجتثاث البعث De-Ba'athification Act والذي هدف كما تقول ديباجته: "أخَذًا بالاعتبار ما عاناه الشعب العراقي من معاناةٍ كبيرةٍ من انتهاكات حقوق الإنسان، والظلم عبر السنوات العديدة على يد حزب البعث، ومع ملاحظة القلق الذي يساور المجتمع العراقي من استمرار شبكة وتنظيمات حزب البعث وشخصياته التي تتولّى مهامًّا رسميةً. ومع ملاحظة التهديد الذي تتعرّض له قوات الائتلاف من حزب البعث: يزاح جميع البعثيّين من المستوى القيادي نزولاً إلى مستوى عضوٍ من مناصبهم ويحرمون من إمكانية التوظّف مستقبلاً في أيّ من مؤسّسات القطاع ا لعامّ.

ووضع كذلك شرطًا بالتحقيق مع المستويات القيادية الثلاثة في الوزارات والمؤسّسات والجامعات والمستشفيات، للتدقيق في احتمال صلة هؤلاء بحزب البعث، مع إخضاع هؤلاء للتحقيق الجنائي عن أية انتهاكاتٍ أو مخاطرَ أمنيةٍ".

٢. والقرار الخطير الثاني كان قرار حلّ الجيش العراقي والمؤسّسات الأمنية التي أخلّت بالأمن العامّ من جهةٍ، وأرسلت ملايين أخرى من الأسر العراقية إلى المجهول. لقد كان هذا القرار الذي أخذ التسلسل ٢ والذي وضع قيد التنفيذ ابتداءً من الثالث والعشرين من أيار/ مايو ٢٠٠٣، هو الآخر قرارًا غبيًا اتخذه بريمر بناءً على تعليمات حكومته، وما أبلغه به دونالد رامسفيلد في الإيجاز المكتوب الذي أعقب القرار الرئاسي بتعيينه مندوبًا رئاسيًا في العراق صاحب الصلاحية الأعلى، وقد جاء هذا القرار ليتوافق بصورةٍ واضحةٍ مع رؤية ومخطّطات المحافظين الجدد وأهمية إزالة القوات المسلّحة العراقية المجرّبة في القتال من الوجود ربّما تنفيذًا لإرادةٍ إقليميةٍ تمثّلها كلٌّ من الكويت وإسرائيل، من جهةٍ، ومجموعة السبعة وبقية

[١٨] خطاب الرئيس بوش أمام الكونغرس الأميركي في ٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣

من تبعهم من حضور مؤتمر لندن. يحظى الجيش العراقي بمكانةٍ مميّزةٍ في ضمائر العراقيّين، فهم قد قاتلوا تحت لوائه في معارك العرب الكبرى، وقاتلوا تحت لوائه دفاعًا عن حدود بلدهم في ملحمة الحرب العراقية الإيرانية التي استمرّت ثماني سنواتٍ كاملةً كانت إيران هي التي تصرّ على استمرارها وعدم التفاوض على إيقافها حتّى كلّل العراقيون جهدهم الدفاعي بالنصر، وأجبروا إيران على الانصياع لقرار مجلس الأمن ٥٧٨ لعام ١٩٨٧. ورغم أنّ بريمر حاول أنْ يبرّر قراره عن الجيش، بعد أنْ تصاعدت الاعتراضات من داخل الولايات المتّحدة الأميركية نفسها للقرارين آنفي الذكر، أنّه لم يكن هنالك جيشٌ بالمعنى الحقيقي عندما أصدر قراره بالاجتثاث وحلّ المؤسّسات والكيانات الأمنية، كما جاء بكتابه الذي كتب فيه مذكراته عن عمله في العراق.[١٩]

ربّما لم يكن هذا الاستنتاج الخاصّ بتفتيت العراق من الداخل كهدفٍ من أهداف الغزو استنتاجًا خاصًّا بنا، بل إنّ العديد من الباحثين والأكاديميّين الأميركيّين قد أشاروا في تحليلاتهم إلى هذه الحقيقة، فراي تاراس Ray Taras أستاذ العلوم السياسية في جامعة تيلين Tulane University بيّن في ورقة له بعنوان "اللامنطق في التدخل في العراق: الطائفية، الحرب الأهلية ونظرية اللعبة الأميركية"، بأنّه قد يكون غياب الرؤية في كيفية إدارة العراق بعد الغزو سببًا من أسباب تشظية البلد وتعميق وليس إضعاف الانقسامات المجتمعية التي يعاني منها العراق، أو أنّ التفتيت والانقسامات قد تكون أهدافًا بحدّ ذاتها، ويعرّج على نظرية الفوضى الخلّاقة لكونداليزا رايس لكيْ يستنتج أنّ هذا بالضبط هو مقصد الغزو.[٢٠] ويتساءل ريموند تاراس في نفس مقالته فيما إذا كانت إستراتيجية الفوضى الخلّاقة هي تكرار أميركي للإستراتيجية الإمبريالية المعروفة (فرّق تسد) Divide– et impera. كما أنّ أحد اللذين كتبوا عن الكارثة التي نتجت عن احتلال العراق – بيتر غالبريث، مؤلّف كتاب تفتيت العراق قد بيّن في إحدى أوراقه البحثية وفي كتابه الأداء السيئ للبنتاغون، وتعمّده ربّما، لما حصل من نهب للمرافق الحيوية والتراث الثقافي العراقي وفي مقدمته المتحف العراقي الذي يحتوي على كنز الإنسانية، والمكتبة الوطنية،

---

[١٩] للاطلاع على قرار حل المؤسّسات الأمنية أنظر موقع سلطة الإتلاف المؤقتة (CPA) على الموقع:
http://www.cpa-iraq.org

[٢٠] انظر:
"The Illogic of Intervention in Iraq: Sectarianism, Civil War, and the US Game Plan", *International Journal of World Peace*, Vol. 23, No.4 (December 2006), p. 33-34.

واختتم مبينًا أنّ الرئيس بوش يتحمّل مسؤولية ما آل إليه الوضع لضعف قيادته وعدم تمتّعه بالصفة القيادية اللازمة لقيادة عمليةٍ خطيرةٍ بهذا المستوى.[٢١]

يتقاسم الرئيس بوش، وموظّفو إدارته وعلى رأسهم دونالد رامسفيلد، وكونداليزا رايس، وصقور المحافظين الجدد بيرل، وفولفو فيتس، ودوغلاس فيث، وسكوتر ليبي، وغيرهم، فضلًا عن القيادات العسكرية المتوالية للقيادة المركزية الأميركية، والقادة الميدانيّون في العراق مسؤولية الجهل، أو التعمّد، أو كليهما لما حصل للعراق من كوارث على كافّة الصعد. ولعلّ أخطر الكوارث كانت التمهيد للحرب الطائفية الأهلية التي خطّط لها بعناية، كما كشفت الوثائق مؤخّرًا بأنّ السفير الأميركي في العراق نيغرو بونتي قد شكّل قوّةً للمهمّات القذرة استهدفت المكوّنات العراقية دون تمييزٍ بهدف تأليب إحداها على الأخرى، وقد كشفت الغارديان البريطانية في عددها الصادر يوم الأربعاء ٦ آذار/ مارس ٢٠١٣ أنّ كلًّا من العقيدين المتقاعدين جيمس ستيل، وجيمس كوفمان المتورّطيْن سابقًا بانتهاكات حقوق الإنسان في العمليات القذرة في السلفادور ونيكاراغوا قد ساعدا بتشكيل هذه الميليشيات، وقد بيّن المقال صلة ارتباطهما بكلٍّ من بيترايوس ودونالد رامسفيلد.[٢٢]

شهد عاما ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ قمّة ما بُذلَ من جهدٍ لتفجير الوضع الداخلي العراقي، وزجّه في حربٍ أهليةٍ لا تبقي ولا تذر شيئًا من لُحمة العراق ككيانٍ سياسيٍ متجانسٍ . بدأت نُذر هذه العملية القذرة من قرار اتّخذ بدمج ميليشيات الأحزاب السياسية (الشيعية) بكيانٍ أطلق عليه (الجيش العراقي الجديد)، وقد شكّل هؤلاء الميليشياويون جنبًا إلى جنبٍ مع زملائهم الذين التحقوا بقوّة العقيدين ستيل وكوفمان الأداة التي استخدمت لترويج مفهوم الحرب الأهلية الطائفية كردود فعلٍ لما كانت تقوم به القاعدة، أو ميليشيات العقيدين من استهداف لمزاراتٍ وأماكن عبادةٍ شيعيةٍ، أو أسواقٍ مكتظّةٍ بالسكّان، وكانت ردود الأفعال هذه توجه تجاه التجمّعات السكّانية المقابلة اغتيالًا واعتقالًا وتشريدًا.

بلغت العملية قمّتها بعمليةٍ سرّيةٍ غامضةٍ لم يُتحْ للناس حتّى الآن كشف أسرارها بتفجير المرقدين المقدّسين لدى العراقيّين سنّةً وشيعةً في سامرّاء، فقد أطلقت هذه العملية الكارثية قوّى ذات روحٍ انتقاميةٍ وجّهت جامّ غضبها على السنّة العرب العراقيّين وبالأخصّ في بغداد، فأحرقت مساجدهم وانتهكت

---

[٢١] انظر:

Peter W Galbraith, "The Mess," *New York Review of Books* 53, 4 (March 9, 2006).

[٢٢] انظر:

http://www.guardian.co.uk/world/2013/mar/06/pentagon-iraqi-torture-centres-link

خصوصياتهم وهجّروا من بيوتهم، وقد كان اللاعب الأكبر في هذا هو ما سمّي بجيش المهدي الذي يقوده مقتدى الصدر، هنالك مصادرُ أشارت إلى أنّ نحو ٣٤ ألف شخصٍ قد قتلوا، وأنّ ١٢٠ ألف عائلةٍ قد رحّلت، وبلغ عدد الذين نزحوا إلى خارج العراق نحو المليون ونصف المليون عراقي. كل هذا حدث نتيجة التفجير الذي سارعت الحكومة لإلصاقه بمن سمّتهم التكفيريّين والإرهابيّين وأزلام النظام السابق، وهي الوصفة الحكومية الجاهزة. شكّلت الحكومة لجنةً تحقيقيةً لم تصدر توصياتها، وهكذا ظلّ الفاعل مجهولًا، ربّما يكون ميليشيات العقيديْن.

تمكّن العراقيون تدريجيًا من احتواء ذيول هذه الحادثة الإجرامية التي جرت يوم الثاني والعشرين من شباط/ فبراير ٢٠٠٦، وطيّ صفحاتها، وفشلت الحرب الأهلية الطائفية التي خطّط لها. ومن الغريب أنّ المرجعية السيستانية أشارت في الذكرى الأولى للجريمة أنّ ما كان يهدف إليه الأعداء هو إطلاق الفتنة والحرب الطائفية، كذلك شدّد نائب الرئيس في حينه عادل عبد المهدي على أنّ الهدف كان إشعال الحرب الطائفية[٢٣].

هل انتهى التهديد الذي شكلته مخططات المحافظين الجدد فعلاً؟

انتهى الاحتلال الفعلي للعراق بفعل المقاومة العراقية العنيدة التي أجبرت المحتلّ على الانسحاب بتاريخ ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١، ولكن نفوذ الولايات المتّحدة في العراق لا يزال واضحًا رغم تراجعه أمام النفوذ الإيراني المتزايد في الشأن العراقي. والتساؤل المهمّ هنا هل أنّ مخطّطات المحافظين الجدد في العراق لا تزال سارية المفعول، أم أنّها انتهت بانتهاء حقبة حكمهم وتراجع نفوذهم في السياسة الخارجية الأميركية؟ لعلّ أخطر المخطّطات كان فرض التقسيم بعد حرب أهليةٍ قد فشل لحدّ الآن، لكن ما ترسّب من كل الممارسة السيئة التي أدخلتها الولايات المتّحدة الأميركية في الحوكمة في العراق لا يزال ماثلاً يمثّله دستورٌ ملغومٌ بمرتكزاتِ تفتيتٍ حقيقيةٍ . كما أنّ مدعيات الممارسة الديمقراطية قد سقطت. أمّا التداول السلمي للسلطة، الذي اتّضح بحرمان القائمة الفائزة من حقّ تشكيل الحكومة. ولم يكن استقلال القضاء ناجزًا كما هو واضحٌ من انحياز رئيس مجلس القضاء الأعلى/ رئيس المحكمة الاتّحادية العليا لرئيس الوزراء وتنفيذه لرغباته. وتعطيل دور البرلمان الرقابي في مراقبة الحكومة ومساءلة أعضائها.

[٢٣] راجع الصحافة العالمية والمحلية ليوم ٢٣ شباط/ فبراير ٢٠٠٦، وكذلك أسامة مهدي: إحياء ذكرى تفجير المرقدين على وقع أخرى، منتديات مملكة البحرين: http://bahrainforums.com/vb

من جانبٍ آخرَ أثمرت عملية استحواذ أحد الشركاء على السلطة ، وهو حزب رئيس الوزراء، بظهور حالة إقصاءٍ وتهميشٍ شملت المحافظات العربية الستّ ذات الأغلبية السنّية (بغداد وديالى والأنبار وصلاح الدين وكركوك ونينوى). وكذلك فشل الحكومة في تشكيل جيشٍ وطنيٍ عراقيٍ يدين بولائه للشعب وليس للسلطة، وانتشار الاعتقالات العشوائية والتحيّز في تطبيق القانون بالمساواة بين العراقيّين، وتفاقم المشاكل بين الحكومة المركزية والإقليم الكردي. والأهم هو تزايد نفوذ إيران بتدخّلها في الشأن العراقي بصورةٍ لا موارية فيها.

أنتج كل هذا حالةً مستعصيةً أدواتها هي السلطة وأحزابها وميليشياتها، وضحاياها هم أبناء الشعب. أجرى المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات استطلاعًا للرأي على مستوى الوطن العربي عام ٢٠١١ سبر أغوار توجّهات المواطنين حيال القضايا التي يعيشها المواطن. نستعرض في ما يلي نتائج الاستطلاع بما يخصّ العراق، ونرى أنّ إجابات المواطنين هي التي تشكّل دليل انهيار مخططات المحافظين الجدد في العراق في وجدان المواطن العراقي، كما تشكّلها شعارات المظاهرات والاعتصامات الحالية في المحافظات الستةِ، وصداها لدى قبائل الجنوب العراقي.

تحديات المستقبل

يمكن إجمال التحديات التي يواجهها العراق بما يلي:

١. تحدي الهوية الوطنية العراقية: الذي سيقود إلى تلاشي الهويات الفرعية كالطائفية والأقوامية على حساب انتماءٍ شاملٍ للعراق بكلّ عمقه التاريخي.
٢. تحدّي حسم الخيار الوطني العرقي على حساب التبعية الواضحة لمرجعية ولاية الفقيه.
٣. تحدّي إبعاد الطائفية عن التدخل بالشأن العامّ، ومن هنا ينبغي استصدار قانون منع الطائفية.
٤. تحدّي إنشاء قواتٍ مسلّحةٍ مؤسّساتية وطنيةٍ لا تدين لأحدٍ إلاّ للعراق، وإبعاد تأثيرات الميليشيات والأحزاب عنها.
٥. تحدّي العودة بالأحزاب لتكون عابرةً للطوائف والإثنيات.
٦. تحدّي الشفافية والنزاهة وإنهاء التجاوز على المال العامّ.
٧. تحدّي إنجاح اللامركزية بنطاقها الواسع ليمتّع المواطنون بخيرات وطنهم بصورةٍ متوازنةٍ بالنسبة للجميع.
٨. تحدّي التنمية متعدّدة الأبعاد والاقتصاد اللاريعي بل المنتج.

ملحق: رسالة المحافظين الجدد للرئيس كلينتون

٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨

The Honorable William J. Clinton

President of the United States

Washington, DC

Dear Mr. President

We are writing you because we are convinced that current American policy toward Iraq is not succeeding, and that we may soon face a threat in the Middle East more serious than any we have known since the end of the Cold War. In your upcoming State of the Union Address, you have an opportunity to chart a clear and determined course for meeting this threat. We urge you to seize that opportunity, and to enunciate a new strategy that would secure the interests of the U.S. and our friends and allies around the world. That strategy should aim, above all, at the removal of Saddam Hussein's regime from power. We stand ready to offer our full support in this difficult but necessary endeavor.

The policy of "containment" of Saddam Hussein has been steadily eroding over the past several months. As recent events have demonstrated, we can no longer depend on our partners in the Gulf War coalition to continue to uphold the sanctions or to punish Saddam when he blocks or evades UN inspections. Our ability to ensure that Saddam Hussein is not producing weapons of mass destruction, therefore, has substantially diminished. Even if full inspections were eventually to resume, which now seems highly unlikely, experience has shown that it is difficult if not impossible to monitor Iraq's chemical and

biological weapons production. The lengthy period during which the inspectors will have been unable to enter many Iraqi facilities has made it even less likely that they will be able to uncover all of Saddam's secrets. As a result, in the not-too-distant future we will be unable to determine with any reasonable level of confidence whether Iraq does or does not possess such weapons.

Such uncertainty will, by itself, have a seriously destabilizing effect on the entire Middle East. It hardly needs to be added that if Saddam does acquire the capability to deliver weapons of mass destruction, as he is almost certain to do if we continue along the present course, the safety of American troops in the region, of our friends and allies like Israel and the moderate Arab states, and a significant portion of the world's supply of oil will all be put at hazard. As you have rightly declared, Mr. President, the security of the world in the first part of the 21st century will be determined largely by how we handle this threat.

Given the magnitude of the threat, the current policy, which depends for its success upon the steadfastness of our coalition partners and upon the cooperation of Saddam Hussein, is dangerously inadequate. The only acceptable strategy is one that eliminates the possibility that Iraq will be able to use or threaten to use weapons of mass destruction. In the near term, this means a willingness to undertake military action as diplomacy is clearly failing. In the long term, it means removing Saddam Hussein and his regime from power. That now needs to become the aim of American foreign policy.

We urge you to articulate this aim, and to turn your Administration's attention to implementing a strategy for removing Saddam's regime from power. This will require a full complement of diplomatic, political and military efforts.

Although we are fully aware of the dangers and difficulties in implementing this policy, we believe the dangers of failing to do so are far greater. We believe the U.S. has the authority under existing UN resolutions to take the necessary steps, including military steps, to protect our vital interests in the Gulf. In any case, American policy cannot continue to be crippled by a misguided insistence on unanimity in the UN Security Council.

We urge you to act decisively. If you act now to end the threat of weapons of mass destruction against the U.S. or its allies, you will be acting in the most fundamental national security interests of the country. If we accept a course of weakness and drift, we put our interests and our future at risk.

Sincerely،

Elliott Abrams Richard L. Armitage William J. Bennett

Jeffrey Bergner John Bolton Paula Dobriansky

Francis Fukuyama Robert Kagan Zalmay Khalilzad

William Kristol Richard Perle Peter W. Rodman

Donald Rumsfeld William Schneider, Jr. Vin Weber

Paul Wolfowitz R. James Woolsey Robert B. Zoellick